الفصل الرابع

انتهاك حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن من مقاصد الأمم المتحدة :

« إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها ، تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام» .

١ـ حق تقرير المصير فى القانون الدولى

حق الشعوب فى تقرير مصيرها من الحقوق المقررة فى ميثاق الأمم المتحدة ، ومن المبادئ المعترف بها فى القانون الدولى المعاصر . وقد نص الميثاق على هذا الحق ضمن مقاصد المنظمة الدولية ، كما نص فى «المادة ٥٥» على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها . . . » . وقد خصص الميثاق فصله الثانى عشر لنظام الوصاية الدولى الذى من أهدافه العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .

وقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة تصفية الأوضاع الاستعمارية ، ونجحت فى تحقيق هذا الهدف نجاحًا كبيرًا حتى كادت تختفى تلك الأوضاع باستقلال الأقاليم التى كانت خاضعة للاستعمار الأجنبى من قبل عدا حالات قليلة للغاية ، وأعلنت الدول الإفريقية والآسيوية واللاتينية استقلالها ، إلا أن المنظمة الدولية فشلت فى تحقيق تقرير مصير الشعب الفلسطينى .

وقد يؤدى تقرير المصير إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة أو إلى إقامة علاقة مشاركة مع دولة مستقلة أو الاندماج مع دولة مستقلة (فتوى محكمة العدل الدولية فى قضية ناميبيا) بشرط اتخاذ الشعب قراره بحرية كاملة.

٣- عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة

في فبراير ١٩٤٧، أعلنت بريطانيا أنها لم تعد مستعدة لحكم فلسطين لأن العرب واليهود غير متفقين على المشاركة فيما بينهما في حكم البلاد. وفي ٢ إبريل ١٩٤٧، قامت بعرض النزاع على الجمعية العامة للأمم المتحدة -طبقًا للمادة العاشرة من الميثاق التي تنص على أن للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق - لكي تصدر توصياتها بشأنه، واقترحت الدعوة لعقد دورة خاصة للجمعية من أجل تشكيل لجنة خاصة تقوم بإعداد دراسة أولية لكي تنظرها الجمعية العامة العادية. وبعد ذلك، تقدمت خمس دول عربية بطلب قيام الدورة الخاصة بالنظر في إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها، إلا أن الجمعية العامة رفضت إدراج هذا البند على جدول الأعمال.

وقد شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة وكلفتها ببحث وتحقيق كل المسائل المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. وفي حين امتنعت اللجنة العربية العليا (الفلسطينية) عن التعاون مع هذه اللجنة، فإن ممثلي الدول العربية أدلوا بشهاداتهم أمامها، وقامت الوكالة اليهودية بتمثيل اليهود.

وأعدت اللجنة الخاصة مجموعتين من التوصيات: إحداهما خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع إقامة اتحاد اقتصادي بينهما ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، والأخرى لإقامة دولة فيدرالية فيها. وقد وافقت غالبية أعضاء اللجنة على خطة التقسيم.

(أ) المطالب اليهودية وأسانيدها:

طالبت الوكالة اليهودية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وبفتح أبواب البلاد للهجرة اليهودية قبل وبعد إنشاء الدولة في حدود ما تسمح به قدرتها الاستيعابية، ذاكرة أن إنشاءها مرتبط بالهجرة اليهودية، إذ إن ثمة حاجة للدولة اليهودية لكي تكون ملجأ

لليهود المهاجرين من المعسكرات والأماكن الأخرى في أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأدنى، فضلاً عن الحاجة الماسة لمواجهة التفوق العددي للعرب في فلسطين.

واستندت الوكالة اليهودية إلى الصلات التوراتية والتاريخية لليهود بفلسطين، وإلى تصريح بلفور عام ١٩١٧، وصك الانتداب الذي تضمن هذا التصريح واعترف بحق الشعب اليهودي في فلسطين، ذاكرة أن هذا الانتداب أصبح وصاية هدفها إنشاء الوطن القومي اليهودي بتيسير استيطان اليهود للأراضي.

ومن ناحية أخرى، أشارت الوكالة إلى ما قام به المهاجرون اليهود العائدون إلى وطنهم من تنمية البلاد، وأن الهجرة اليهودية لم تتسبب في إبعاد العرب، وادعت أن إقامة الدولة اليهودية لا تؤدي إلى أي ظلم للعرب؛ إذ إنهم لم يشكلوا أبداً حكومة لهم في فلسطين. كما أن تحولهم إلى أقلية بسبب الهجرة اليهودية لن يؤثر على حقوقهم في المساواة على أساس تمتعهم بالجنسية الإسرائيلية.

(ب) المطالب العربية وأسانيدها:

طالب العرب بإنشاء دولة فلسطينية عربية غرب نهر الأردن. واستندوا إلى الأغلبية العددية، حيث يمثل عرب فلسطين $\frac{2}{3}$ السكان، وحقهم الطبيعي الذي يقوم على أساس الصلات العربية بفلسطين والتي لم تنقطع ليس منذ الفتح العربي فحسب، بل التي تتمثل في سكانها الأصليين الذين تزاوجوا مع الغزاة واكتسبوا لغتهم وعاداتهم وطرق معيشتهم العربية.

وأشاروا إلى الرغبة الطبيعية لعرب فلسطين في ممارسة حقوقهم الوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية دون التدخل الأجنبي.

واستندوا كذلك إلى التعهدات البريطانية في مراسلات مكماهون مع الشريف حسين عامي ١٩١٥، ١٩١٦ وعلى الإعلان البريطاني الفرنسي عام ١٩١٨ ورسالة هوجارث وخطاب باسيت وإعلان الدول السبع التي تؤيد كلها المطالب العربية بشأن فلسطين المستقلة، حيث تتضمن اعترافًا واضحًا بالحقوق السياسية العربية في فلسطين، والتي كانت وراء الثورة العربية ضد الإمبراطورية العثمانية.

ومن ناحية أخرى، ذكر ممثلو الجانب العربي أن العرب ظلوا على موقفهم الرافض الاعتراف بصحة الانتداب المتضمن تصريح بلفور، معتبرين أنه جاء مخالفًا لنص ورد في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم للأسباب التالية:

- أن الفقرة الرابعة من تلك المادة تنص على أن بعض الجماعات قد بلغت حدًا من التطور يمكن معه الاعتراف مؤقتًا باستقلالها - ومن بينها فلسطين- إلا أن الانتداب أغفل عمدًا هذا الاعتراف وأعطى سلطة الانتداب السلطة التشريعية والإدارية.
- انتهاك مبدأ وحق تقرير المصير.
- أن الدول العربية لم تكن أعضاء في عصبة الأمم وقت صدور قرار الانتداب ومن ثم فإنها غير ملتزمة به.
- وأخيرًا، فإنه رغم أنهم يعتبرون الانتداب على فلسطين غير شرعي، ومن ثم فإن هجرة اليهود في خلاله غير مشروعة، فإنهم يعترفون بوجودهم كأمر واقع.

(جـ) تقويم اللجنة الخاصة لمطالب وأسانيد الجانبين:

كان تقويم اللجنة يتلخص فيما يلي:

- أن تصريح بلفور وصك الانتداب على فلسطين لا يستبعدان إقامة دولة يهودية؛ غير أن ذلك لا يتحقق إلا باستخدام القوة.
- ترفض اللجنة الحجة اليهودية القائلة إن إقامة دولة يهودية في فلسطين تحقق رفاهية السكان الأصليين، ذلك أن هذا الأمر يتوقف على قبول السكان، كما أن إطلاق الهجرة اليهودية يؤدي حتمًا إلى نزوحهم وبيع أراضيهم تحت إغراء المال اليهودي.
- أنه كان مفهومًا في وقت ما أن القادة العرب لا يمانعون في إعطاء فلسطين لليهود إذا ما حصل العرب على بقية أراضي الدولة العربية التي يطالبون بها (في إشارة إلى اتفاق فيصل مع وايزمان)[1].

(١) عقد هذا الاتفاق في ٣ يناير ١٩١٩ حيث تضمن الموافقة على تنفيذ تصريح بلفور وتشجيع الهجرة اليهودية على نطاق واسع ورسم الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين. ومع ذلك، فقد كتب فيصل تحفظًا عليه بأنه لن يكون مسئولاً عن تنفيذ الاتفاق إذا لم تتم الاستجابة لطلب إنشاء الدولة العربية وقوبل الاتفاق المذكور برفض الحركة الوطنية.

- أنه توجد تفسيرات مختلفة لمراسلات حسين/ مكماهون، وخلاف حول ما إذا كانت تستبعد فلسطين من نطاق الدول العربية الموعودة.
- كان الانتداب على فلسطين ذا طبيعة خاصة، وقد جاء على خلاف مبدأ تقرير المصير بسبب الرغبة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.
- ترفض اللجنة المطلب العربي بإقامة دولة عربية علمانية ديمقراطية في فلسطين، كما ترفض المطلب اليهودي بإقامة دولة يهودية في كل البلاد.
- لا ترى اللجنة كذلك إقامة دولة علمانية ثنائية القومية أو دولة كانتونات عربية ويهودية، حيث إن الحل الأول يتطلب المساواة العددية للطائفتين في حين أن الحل الثاني يؤدي إلى زيادة تفتيت البلاد.

(د) موقف العرب واليهود من القرار:

رفضت الدول العربية قرار التقسيم على أساس أنه يعد تجاوزًا من الأمم المتحدة لاختصاصاتها؛ لأنها لا تملك تقسيم الدول، وأنه يخالف المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم حيث كان عليها وفقًا لهذه المادة أن تعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ويتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فضلاً عن إجحافه به لتخصيص أكثر من ٥٦٪ من أراضي فلسطين لليهود في حين أن ملكيتهم للأراضي لا تزيد على ٧٪ من مساحة البلاد.

أما اليهود، فقد قبلوا القرار بصفة مرحلية (حيث أوصى بن جوربون بقبوله مرحليًا رغم أنه لا يقيم الدولة اليهودية إلا على جزء من أرض إسرائيل). وأعلن موسى شيرتوك ممثل الوكالة اليهودية أمام الجمعية العامة أنه «بالرغم من أن قرارات الجمعية العامة تعتبر توصيات غير ملزمة، إلا أن القرار مختلف في جوهره؛ لأنه يتعلق بمستقبل إقليم تحت الوصاية الدولية وأن الأمم المتحدة هي المختصة بتقرير مصيره، ومن ثم فإن له قوة إلزامية».

وقد عادت الدول العربية فقبلت التفاوض مع إسرائيل - في إطار لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة - على أساس قرار التقسيم والقرار رقم ١٩٤ الخاص باللاجئين، وذلك بتوقيع بروتوكول لوزان في ١٢ مايو ١٩٤٩.

ورغم أن ممثل إسرائيل في اللجنة قد وقع البروتوكول المذكور، ورغمًا من أن وزير الخارجية الإسرائيلية أدلى أمام الجمعية العامة بتصريحات تفيد التعهد بتنفيذ القرارين المذكورين، بالرغم من ذلك، فإنها رفضت تنفيذ القرارين بعد أن توسعت على حساب الأراضي العربية في حرب ١٩٤٨، فقد كان موقفها لمجرد الحصول على تأييد قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

٤ ـ قرار التقسيم أساسًا لحل الدولتين

كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ هو القرار الذى توصلت إليه المنظمة الدولية لتسوية القضية الفلسطينية، حيث رفضت طلبات كل من الجانبين العربى واليهودى وقررت تقسيم فلسطين وإنشاء دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع إقامة اتحاد اقتصادى بينهما وتدويل القدس وما حولها كمنطقة منفصلة وفقًا لنظام يشرف عليه مجلس الوصاية للأمم المتحدة.

وهكذا أصبح قرار التقسيم يمثل القرار الأساسى لتسوية القضية الفلسطينية، وقد أقيمت دولة إسرائيل على أساسه، ويظل هو الأساس الشرعى لإقامة دولة فلسطين العربية، بصرف النظر عن موقف كل من الجانبين ومدى قبولهما لهذا القرار.

والواقع، أن القرار المذكور قد تضمن خطة مفصلة ومتكاملة، وبالرغم من أنه جاء مجحفًا بحقوق الشعب الفلسطينى، وأنه قوبل برفض الفلسطينيين والدول العربية فى (حينه)، فإنه ـ بحسب آراء غالبية فقهاء القانون الدولى ـ لم يفقد صلاحيته كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية، الأمر الذى أكده الإجماع الدولى على مبدأ إقامة الدولتين فى فلسطين. وقد استند إعلان استقلال دولة فلسطين الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٨٨ على هذا القرار باعتباره يعترف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته وأصبح حل الدولتين محل الإجماع الدولى.

٥ ـ مضمون قرار التقسيم

جاء قرار التقسيم (رقم ١٨١) الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ - شاملاً لخطة مفصلة لتسوية القضية الفلسطينية، وذلك على النحو التالى :

● إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين، وجلاء القوات البريطانية فى موعد محدد (لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨).

● إنشاء الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وسريان النظام الدولى الخاص بالقدس (بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة البريطانية وفى موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ١٩٤٨).

● تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على التوصيات وإعلان استقلال الدولتين العربية واليهودية فترة انتقالية.

● حدد القرار خطوات تمهيدية للاستقلال تتلخص فى إنشاء لجنة من ممثلى الدول الخمس الأعضاء الذين تنتخبهم الجمعية العامة تنتقل إليها تدريجيًّا إدارة فلسطين، وتباشر بمجرد وصولها إلى البلاد اتخاذ التدابير لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية، وتختار اللجنة مجلسًا مؤقتًا لإدارة الحكومة فى كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الأخرى فى كل منها . . وبعد انقضاء مدة لاتزيد على شهرين من انسحاب القوات البريطانية يقوم المجلس المؤقت فى كل دولة بانتخاب جمعية تأسيسية وفقًا للمبادئ الديمقراطية: وتضع الجمعية التأسيسية فى كل دولة دستورًا، وتعيين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت، كما تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤقتة تعد لإنشاء الاتحاد الاقتصادى بين الدولتين.

● تضمن القرار كذلك تصريحًا تلتزم الحكومة المؤقتة فى كل من الدولتين بتقديمه إلى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما، متضمنًا التزامات بشأن ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وصيانتها، واحترام الحقوق الدينية وحقوق الأقليات، وبشأن المواطنة والاتفاقيات الدولية والمسائل المالية وغيرها، وبشأن الاتحاد الاقتصادى، وحرية العبور.

● حدد القرار حدود الدولتين العربية واليهودية:

- **الدولة العربية**: تبلغ مساحتها ٤٧٦ , ٤ ميلاً مربعًا (تمثل نحو ٤٢٪) من المساحة الإجمالية لفلسطين.

- **الدولة اليهودية**: مساحتها ٨٩٣ , ٥ ميلاً مربعًا (تمثل نحو ٥٦٪) من المساحة الإجمالية لفلسطين.

- تضمن القرار أيضاً بيان النظام الدولى الذى يطبق فى مدينة القدس وما حولها، والذى يتلخص فى قيام مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بتعيين حاكم لها يتولى جميع السلطات الإدارية بمعاونة مجموعة من الموظفين. ويتولى مجلس منتخب السلطة التشريعية والضرائبية، وينشأ نظام قضائى مستقل يشمل محكمة استئناف، ويصبح جميع المقيمين فى القدس مواطنين فى المدينة ما لم يختاروا جنسية الدولة التى كانوا رعاياها، كما وضع النظام الأحكام الخاصة بالأماكن المقدسة وحدد سلطات الحاكم بشأنها.
- نص القرار على دعوة الدول التى يتمتع رعاياها بالامتيازات للتنازل عنها.

٦ـ إجهاض خطة دولية لممارسة الشعب الفلسطينى لتقرير المصير

وضعت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف التى أنشأتها الجمعية العامة خطة من جزءين: الأول بشأن تنفيذ حق العودة على مرحلتين بدءاً بإصدار مجلس الأمن قراراً يتضمن المطالبة بالتنفيذ الفورى لقراره (رقم ٢٣٧ـ لعام ١٩٦٧) بشأن عودة النازحين، ثم تقوم الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالترتيبات الكفيلة بعودة اللاجئين إلى منازلهم وأملاكهم وفقًا للقرار (رقم ١٩٤).

أمّا الجزء الثانى من خطة اللجنة، فيتعلق بتنفيذ حق تقرير مصير الشعب الفلسطينى واستقلاله الوطنى وسيادته، وذلك باتخاذ مجلس الأمن لعدة إجراءات منها وضع جدول زمنى للانسحاب الإسرائيلى من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فى موعد لايتجاوز أول يونيو ١٩٧٧ وإنشاء قوة لحفظ السلام إن كان ذلك ضروريًا، ومطالبة إسرائيل بالامتناع عن إقامة مستوطنات جديدة واحترام اتفاقية ـ جنيف ـ الرابعة لعام ١٩٤٩ احترامًا تامًا مع إعلان اعترافها بانطباق هذه الاتفاقية. وأوصت اللجنة بتسليم الأمم المتحدة للأراضى التى تنسحب منها إسرائيل وتقوم بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفور حصول الكيان الفلسطينى على الاستقلال ، تقوم الأمم المتحدة ـ بالتعاون مع الدول المعنية ـ باتخاذ الترتيبات من أجل تنفيذ حقوق الفلسطينيين وحل المشاكل الباقية وإقامة السلام طبقًا لقرارات الأمم المتحدة . كما تقوم هذه المنظمة ـ إذا كان ذلك ضروريًا بإنشاء الاتصالات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتقديم المعونات الاقتصادية والفنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطينى . وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن فى ـ يونيو ١٩٧٦ ـ ولكن الولايات المتحدة أجهضت هذه الخطة باستخدام (حق الڤيتو) .

٧ـ القرارات اللاحقة بشأن إقامة الدولة الفلسطينية

أكدت دول العالم ـ فى إطار الأمم المتحدة وخارجها ـ حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة .

فأصدرت الأمم المتحدة قرارات متعددة تتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وخاصة بحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . ومن هذه القرارات : قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ الصادر فى٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ والذى ينص على أن الجمعية العامة :

«١ـ تؤكد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى فى فلسطين ،

بما فى ذلك :

(أ) الحق فى تقرير المصير بدون التدخل الأجنبى .

(ب) الحق فى الاستقلال الوطنى والسيادة .

وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطينى فى استعادة حقوقه بكافة الوسائل طبقًا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة» .

وأنشأت الجمعية العامة فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ لجنة ممارسة الحقوق غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطينى ، كما تابعت إصدار قراراتها تأكيدًا لحقوقه فى العودة وتقرير المصير .

وأكد مجلس الأمن من جانبه حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة والقابلة للحياة، وذلك بإصداره القرار رقم١٣٩٧ بتاريخ ١٣ مارس٢٠٠٢ ، والذى ينص على : « تأكيد رؤية قيام دولتين : إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها».

ومن ناحية أخرى ، كان أكثر من مائة دولة قد اعترف بالدولة الفلسطينية عقب إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى استقلالها فى اجتماعه بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ .

وكانت الولايات المتحدة تعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأعربت عن هذا الموقف فى كتاب الضمانات الذى أرسلته إلى الحكومة الإسرائيلية بالتزامن مع الدعوة لحضورمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، ولكنها عدلت عن ذلك، وأعرب الرئيس جورج بوش الثانى فى٢٤ يونيو٢٠٠٢ عن «رؤيته» بشأن إقامة الدولتين . وقرر مؤتمر ـ أنا بوليس ـ الذى عقد بمبادرة الرئيس الأمريكى ـ جورج بوش ـ فى نوفمبر ٢٠٠٧ استئناف المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية وإقامة الدولة الفلسطينية قبل نهاية عام ٢٠٠٨ .

وبالرغم من كل ذلك، فلا تزال عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية متعثرة، ولا تزال إسرائيل تعمل على خلق أمر واقع فى الضفة الغربية ـ من خلال عمليات الاستيطان المكثف والمتسارع وبناء الجدار العازل ـ بهدف الحيلولة دون إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة للشعب الفلسطينى .

* * *